

SIATS Journals
Journal of Arabic Language for Specialized Research
(JALSR)
Journal home page: http://www.siats.co.uk
e-ISSN: 2289-8468



مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية
المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2017
e-ISSN: 2289-8468

ALMASDAR ALMUTASAYID WAIKHTILAFUH EAN ALMUSDARIN ALSARIH WALMUAWAL

المصدر المتصيد واختلافه عن المصدرين الصريح والمؤول

صلاح الدين منصور عبد الرزاق

أ. م. د. حنفي دوله
hanafi@iium.edu.my
د. فوزي أحمد
afauzi@iium.edu.my
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

2017 – 1439



ARTICLE INFO
Article history:
Received 1/8/2017
Received in revised form 25/8/2017
Accepted 1/10/2017
Available online 15/10/2017
Keywords:

Abstract:
There is no doubt that a thorough understanding of Arabic linguistic issues leads one to the awareness of the flexible nature of Arabic language. This is, indeed, the concern of this study for it treats the concept of the Arabic infinitive, al-Masdar al-Mutasayyad in its literal sense and the difference between it and two other infinitives namely al-Masdar al-Sareeh and al-Masdar al-Muawwal. It also unveils its designations as well as its use in both imperative and reporting statements. This is achieved through a descriptive and analytic approach which shows the effect of thought on Arabic language studies in general, and the infinitive, al-Masdar al-Mutasayyad in particular.



مُلخَّص

إن فهم قضايا اللغة العربية، والوقوف على أسرارها؛ يجعلنا ندرك من غير شك مرونة اللسان العربي وطواعيته، وهذا مما يلمسه هذا البحث؛ إذ يتناول: مفهوم المصدر المتصيد في اللغة العربية؛ وبيان فرق بينه وبين أخويه الصريح والمؤول، وذكر تسمياته، ووروده في الأساليب الخبرية والإنشائية؛ من خلال منهج وصفي تحليلي يظهر منه أثر الفكر في مباحث اللغة العربية بعامة، وفي تبيُّن المصدر المتصيد بخاصة.

مفهوم المصدر المتصيد:

مصطلح (المصدر المتصيد) تركيب وصفي جزآه: موصوف هو (المصدر)، وصفة هي (المتصيد)، وفيما يأتي بيانهما.

المصدر هو اسمُ الحدث الجاري على فعله.[1]

فقوله: "هو"، ضمير منفصل للرفع؛ خرج به الضمير المنفصل للنصب.

وقوله: "اسم الحدث الجاري على فعله"، خرج به اسم المصدر، نحو: اغتسل غسلاً، وتوضَّأ وضوءًا، وقوله I: [واذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيْلاً] [المزمل 8]، فاسم الحدث في اللغة العربية ينقسم إلى قسمين: المصدر، واسم المصدر.

ويُسمى المصدر (مفعولاً مطلقًا)، وهو ما ليس خبرًا من مصدر؛ مُؤَكِّدًا عاملَهُ، مُبيِّنًا نوعَهُ أو عددَهُ.[2]

فقوله: "ما ليس خبرًا"، خرج به نحو: ضربُك ضربٌ شديدٌ، ففيه صحيح أن (ضرب) مصدر مُبيِّن النوعَ، ولكنه خبر.

وقوله: "من مصدر"، خرج به نحو: رجع مُسرعًا، فإن (مسرعًا) وإن كان مُؤَكِّدًا عاملَهُ، فهو اسمُ فاعل لا مصدر.

وقولهم: "مُؤَكِّدًا لعامله"، نحو: جلست جلسة.

وقوله: "مُبيِّنًا لنوعه"، نحو: ضربت ضرب المدير.

وقوله: "أو عدده"، نحو: ضربت ضربتين.

وتسمية المصدر (مفعولاً مطلقًا) لا تدل إلى تطابقهما، إذ يُوافق الباحثُ الأزهريَّ في قوله: "إن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكل مفعول مطلق مصدر، ولا عكس، وقيل: بينهما العموم والخصوص الوجهي؛ يجتمعان في نحو: ضربت ضربًا، وينفرد المصدر في نحو: يعجبني ذهابك، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربت سوطًا."[3]

ويمكن القول إن المفعول المطلق يكون بالنيابة عن الفعل، والمصدر ليس له نيابة، بل يكون مُصرَّحًا به.

وأن المصدر اسم يجري على فعله يُحيل الباحث على مسألة القول في أصل الاشتقاق؛ آلاسم هو أم الفعل؟ فقد اختلف النحويون في هذا؛ ذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل الاشتقاق، والمصدر مشتق منه وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الاشتقاق، والفعل مشتق منه وفرع عليه.

واحتج الكوفيون بما يأتي:

---

1 انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2007م), ج2: ص207.

2 انظر: أبو النجا، **حاشية العلاّمة أبي النجا على متن الآجرومية** (القاهرة: مكتبة الحلبي، ط1، 1342هـ), ص84.

3 السابق 84.

1- أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: قاوم قوامًا، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قيامًا، فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه مشتق منه وفرع عليه.

2- أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك نقول: ضربت ضربًا، فتنصب (ضربًا) بالفعل (ضربت)، فوجب أن يكون فرعًا له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

3- أن المصدر يُذكر تأكيدًا للفعل، ولا ريب أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع.

أما البصريون فاحتجوا بالآتي:

1- أن تسميته (مصدرًا) تدل على أنه الأصل، فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه.

2- أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً لما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

3- أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد هو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين، فكذلك المصدر أصل الفعل.

4- أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل.

5- لو كان المصدر مشتقًّا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دلَّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعل.[1]

والراجح رأي البصريين؛ لقوة أدلتهم، ولأن الفعل لا يستقيم بنفسه، والاسم يستقيم بنفسه، ولعل رأيهم يتفق مع قوله I: [وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا] [البقرة 31]، فأول ما عُلِّم كان الأسماء لا الأفعال.

وأما (المتصيَّد) فاسم مفعول من (تصيَّد)، يُقال: تصيَّد الطير؛ إذا قنصه وأخذه بحيلة، وتصيَّد أخطاءه؛ إذا أخذ يتتبَّعها ويُبالغ في وصفها، وتصيَّد الفرصة، إذا اغتنمها،[2] وقال المتنبي[3]:

1 انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2002م), ج1: ص235.

2 انظر: إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط** (القاهرة: مكتبة دار الدعوة، ط1، 2010م), ص530.

3 أبو الطيب أحمد بن الحسين، الشاعر الحكيم المشهور, توفي سنة 354هـ.

انظر: خير الدين الزركلي, **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين, ط15, 2002م), ج1: ص115.

ومَـنْ يَجْـعَـلِ الضِّـــرْغَـامَ بَازًا لِصَـــيْـدِهِ تَصَـــيَّـدَهُ الضِّـــرْغَـامُ فِـيْـمَـا تَصَـــيَّـدَا[1]

فواضح من هذه التسمية أن فيها اجتهادًا وإعمال فكر في الوصول إلى هذا المصدر.

ويُعرِّف عوض إسماعيل عبد الله المصدر المتصيد بقوله: "هو مصدر منسبك من غير سابك، مع مراعاة صحة الإعراب وسلامة المعنى".[2]

فقوله: "هو"، قسم من أقسام المعرفة، ضمير بارز للغائب، منفصل يستقل بنفسه، خرج به الضمير البارز المتصل.[3]

وقوله: "مصدر"، اسم الحدث الجاري على فعله، ويشتمل على أنواع المصادر:

فمنها اسم المصـدر، "هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا أو تقديرًا دون عوض من بعض ما فعله"،[4] نحو: اغتسل غسلاً، أعطى عطاءً، أنبت نباتًا.

ومنها المصدر الميمي، "هو اسم مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة؛ للدلالة على مجرد الحدث"،[5] كقوله I: [سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ] [القدر 5]، ف(مطلع) مصدر ميمي.

ومنها مصـــدر المرة، "هو اســـم يدل على وقوع الحدث مرة واحدة"،[6] وينطبق على الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، نحو قولك: دَقَّة، ضَرْبَة، جَلْسَة... إلخ، هذا للثلاثي، أما غير الثلاثي فنحو: تكبيرة، انطلاقة، انتباهة... إلخ، فهذه المصادر تدل على وقوع الحدث مرة واحدة.

ومنها مصـدر الهيئة، "هو مصـدر يصـاغ من الثلاثي وغيره ليدل على هيئة وقوع الحدث"،[7] نحو قولك: وِقْفَة، جِلْسَـة، مِشْيَة... إلخ.

ومنها المصـدر الصـناعي، "هو اسـم تلحقه ياء مشـددة تليها تاء مربوطة للدلالة بهذه الصـيغة الصـناعية على معنى المصدر"،[8] نحو قولك: إنسانية، وطنية، حرية... إلخ.

---

1 انظر: عبد الرحمن البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي** (بيروت: مكتبة دار الكتاب العربي، ط1، 1987م)، ج1: ص384.

2 عوض إسماعيل عبد الله، **قضايا لغوية** (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط1، 2015م)، ص75.

3 انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى** (بيروت: مكتبة دار الخير، ط1، 1990م)، ص96.

4 عبد الرؤوف حامد أحمد، **قطرات الندى في علم الصرف** (القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ط1، 1994م)، ص44.

5 السابق 45.

6 السابق 49.

7 أيمن أمين عبد الغني، **الصرف الكافي** (القاهرة: مكتبة التوفيقية للتراث، ط1، 2010م)، ص160.

8 قطرات الندى في علم الصرف 52.

ومنها المصدر المؤول، "هو موصول حرفي يسبك مع منصوبه بمصدر"،[1] كقوله I: [أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُم لِذِكْرِ اللهِ] [الحديد 16]، فـــ(أن) وما دخل عليه في تأويل المصدر، تقديره: ... خشوع قلوبهم لذكر الله، وأدواته: (أن) بفتح الهمزة وسكون النون، و(أن) بفتح الهمزة وتشديد النون، و(كي) حرف مشترك بين أدوات النصب والجر، و(ما) المصدرية، و(لو) المصدرية، وقد جمعها بعضهم في قوله:

وهَـاكَ حُـرُوْفًـا بِالمصَــادِرِ أُوِّلَـتْ وعَـدَى لَهَـا خَمْسًـا أصَـحَّ كَـمَـا رَوَوْا
وهَـا هِـيَ: (أَنْ) بَالـفَـتْـحِ و(أَنَّ) مُشَـدَّدًا وزِيْـدَ عَلَيْهَـا (كَيْ) فَخُـذْهَـا و(مَـا) و(لَوْ)[2]

وقوله: "منسبك"، صفة على وزن (مُنْفَعِل)، مزيد بحرفين على الفعل الثلاثي المجرد، وهو اسم الفاعل من (انسبك ينسبك انسباكًا)، والانسباك الإفراغ في قالَبٍ.

وقوله: "من"، حرفُ جرٍّ أشهر معانيه ابتداء الغاية،[3] كقوله I: [سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المسْجِدِ الحَرَامِ إلى المسْجِدِ الأَقْصَى] [الإسراء 1].

وقوله: "غير"، اسم مبهم يُلازم الإضافة إلى ما قبله، أو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقية ما بعده.[4]

وقوله: "سابك"، أي يلزمه التأويل.

وقوله: "مع"، ظرف مكان أو زمان، ويدل على اجتماع والتقاء بين اثنين في مكان واحد أو زمان واحد،[5] وهو ظرف غير متصرف، معرب، ويُنصب على الظرفية، ويُلازم الإضافة لفظًا ومعنًى، وقد يُبنى على السكون؛ لتضمُّنه معنى حرف المصاحبة.

وقوله: "مراعاة"، أي ملاحظة أو مراقبة.

وقوله: "صحة الإعراب"، مضاف ومضاف إليه، إذ أسند الاسم إلى غيره، ونزل الثاني من الأول منزلة تنوينه ويقوم مقام التنوين في تمام الكلم، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، فكأنه قال: الإعراب الصحيح.[6]

وقوله: "وسلامة المعنى"، الواو للعطف، و(سلامة المعنى) معطوف على (صحة الإعراب)، من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أيضًا، تقديره: المعنى السليم.

---

1 حاشية العلامة أبي النجا على متن الآجرومية 45.

2 انظر: السابق 45.

3 انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (الكويت: مكتبة التراث العربي، ط1، 2010م), ج3: ص136.

4 انظر: عوض إسماعيل عبد الله، **النحو العربي قواعد وشواهد** (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط1، 2010م), ج3: ص32.

5 انظر: النحو العربي قواعد وشواهد 3: 31.

6 انظر: حاشية العلامة أبي النجا على متن الآجرومية 19.

وقد عرف النحويون مُتقدِّموهم فكرة المصدر المتصيد وهي متعلقة بالفصاحة، أي قلة الحروف، وكثرة المعاني، والتنزه عن التكلف، واستعمال المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي؛ لأن العرب لم تنطق إلا بميراث حكمة، وإلى هذا أشار الرافعي في قوله: "ولا نعلم هذه الفصاحة قد كانت إلا هبة من الله، والعرب قوم يقادون من ألسنتهم ولهم المقامات المشهورة في البيان والفصاحة، وهم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللغات وعلى اختلاف مواطنهم، فمنهم الفصيح والأفصح، ومنهم الجافي والمضطرب، ومنهم ذو اللوثة والخالص في منطقه، إلى ما كان من اشتراك اللغات وانفرادها بينهم وتخصص بعض القبائل بأوضاع وصيغ مقصورة عليهم لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب إلا من خالطهم أو دنا منهم دنو المأخذ".[1]

ولكنهم ــ أي النحويين ــ لم يعرفوا للمصدر المتصيد اصطلاحًا خاصًّا به؛ يقول ناظم كامل: "إن النحاة لم يصطلحوا على المصدر المتصيد باصطلاح يعبر عنه، بل اقتصروا على الحديث عنه ضمنًا في موارد توجيه رواية النصب أو جواز النصب في العربية، وقد كانت إشارتهم إليه في مورد النصب دون غيره؛ لأن النصب مورد التأويل القياسي للمصدر، والمصدر القياسي له علاقة عطف وحمل على المصدر".[2]

وأن النصب مورد التأويل القياسي للمصدر المتصيد يتعلق: بفاء السببية، وواو المعية، وإليه أشار سيبويه في قوله: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك، نحو قولك: لا تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أن)، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أن) حسُن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم".[3]

وكذا قوله: "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعًا منقطعًا من الأول كما جاء ما بعد الفاء".[4]

وتتضح من كلام سيبويه فكرة المصدر المتصيد من دون اصطلاحه، فالواو والفاء مختلفان في المعنى متفقان في العمل، أي ينتصب المضارع بعدهما بـ(أن) مضمرة وجوبًا، فيؤولان بمصدر ليصح الإعراب والمعنى، ومثاله قول دثار بن شيبان[5]:

---

1 انظر: مصطفى صادق الرافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوة** (القاهرة: دار مصر للطباعة، ط1، 1930م)، ص324.

2 انظر: صالح كاظم عجيل، **المصدر المتصيد في اللغة العربية** (مجلة جامعة بابل، كلية الآداب، م6، ع1، 2015م)، ص163.

3 انظر: سيبويه، **الكتاب** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م)، ج3: ص26.

4 انظر: الكتاب 3: 41.

5 هو محارب بن دثار، كان فقيهًا فاضلاً، وله فضل لا يجهل في تقريض الشعر العربي، توفي سنة 116هـ.

فَـقُـلْـتُ: ادْعِـي، وأَدْعُـو؛ إنَّ أَنْـدَى لِصَــــوْتٍ أنْ يُـــنَـــادِيَ دَاعِـــيَـــانِ[1]

وكذا المبرد ظهرت في كلامه فكرة المصدر المتصيد من دون اصطلاحه؛ قال في فاء السببية: "اعلم أن الفاء عاطفة في العمل؛ كما تعطف في الأسماء؛ نقول: أنت تأتيني فتكرمني، وأنا أزورك فأحسن إليك؛ كما تقول: أنا آتيك ثم أكرمك، وأنا أزورك وأحسن إليك، هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول، كما تكون الأسماء في قولك: رأيت زيدًا فعمرًا، وأتيت الكوفة فالبصرة، فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يحمل عليه، فحمل الأول على معناه، فانتصب الثاني بإضمار (أن)، وذلك قولك: ما تأتيني فتكرمني، وما أزورك فتحدثني".[2]

وقال في واو المعية: "اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيه، وذلك قولك: أنت تأتيني وتكرِمُني، وأنا أزورك وأعطيك، ولم آتك وأكرِمْك، وهل يذهب زيد ويجيء عمرو؟ إذا استفهمت عنهما جميعًا، وكذلك: أين يذهب عمرو وينطلق عبد الله؟ ولا تضربنَّ زيدًا وتشتم عمرًا؛ لأن النهي عنهما جميعًا، فإن جعلت الثاني جوابًا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئين، فمعنى الواو الجمع بين الشيئين، ونصبهما على إضمار (أن)؛ كما كان في الفاء، وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء؛ ألا ترى أن قولك: زرني وأزورك، إنما هو لتكن منك زيارة وزيارة مني، ولو أراد الأمر في الثاني لقال: زرني ولأزرك؛ حتى يكون الأمر جاريًا عليهما، والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين، وهو قول المتنبي:

لَـقَـدْ كَـانَ في حَـوْلٍ ثَـوَاءٍ ثَـوَيْـتُـهُ تُـقَضَّـــى لُـبَـانَاتٌ ويَسْـــأَمُ سَـــائِـمُ".[3]

والضربان اللذان قصد إليهما المبرد في كلامه على البيت هما الرفع والنصب للفعل (يسأم)، أما الرفع فعطفٌ على الفعل (تقضى)، فلا يكون إلا رفعًا، وأما النصب فعلى اعتبار (تقضي) اسمًا، إذ لا يجوز عطف فعل على اسم، فيضمر (أن) للمصاحبة بين المصدرين، أي: تقضِّي لبانات وسآمة سائم.

وتطرق السهيلي إلى توضيح هذا التأويل والعطف بينهما بأيسر ما يكون؛ قال: "نُصب (يسأم) بإضمار (أن)؛ لكيلا ينعطف الفعل على الاسم، وإنما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم لكيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء على الأفعال، فأضمروا (أن) لأنها مع الفعل في تأويل الاسم؛ ألا ترى أنك لو جعلت مكان اللبس والتقضي اسمًا غير مضار، فقلت: يعجبني زيد ويذهب عمرو لم يجز، وإنما جاز هذا مع المصدر لأن الفعل المنصوب بـ(أن) مشتق ودال عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدرًا على مصدر."[4]

انظر: الأعلام 5: 281.

1 انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 366.

2 انظر: المبرد، **المقتضب** (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، 1994م), ج1: ص103.

3 السابق 1: 26.

4 انظر: السهيلي، **نتائج الفكر في النحو** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م), ص246.

ومن قبلُ ناقش سـيبويه الخليلَ في هذا البيت، فاختار الخليلُ الرفع، وقال: "لا أعرف فيه غيره؛ لأن أول الكلام خبر، وهو واجب؛ كأنه قال: ففي حول تقضى لبانات ويسأم سائم، هذا معناه، وقال: الشاهد فيه رفع (يسأم)؛ لأنه خبر واجب معطوف على (تقضى)، واسم (كان) مضمر فيها، والتقدير: لقد كان الأمر تقضى لبانات في الحول الذي ثويت فيه ويسأم من أقام به لطوله."[1]

ويرى الباحث أن الخليل راعى اللفظ في جعله (يسأم) معطوفًا على (تقضى)، مع أن المعطوف عليه مبني للمجهول، والمعطوف مبني للمعلوم، وعطفُ المعلوم على المجهول مرجوح؛ لعدم المطابقة، ومثاله أيضًا قول الشنفرى[2]:

فَقَـدْ حُمَّـتِ الحَـاجَـاتُ واللَّيْـلُ مُقْـمِرٌ وشُـدَّتْ لِـطَـيَّـاتٍ مَـطَـايَا وأَرْحُـلُ[3]

فإن جُعلت الواو فيه استئنافية كان أفصح وأبين، وإلا قدَّره الباحث مصدرًا متصيدًا كما قُدِّر: (... وسآمة سائم).

ويظهر للباحث مما تقدَّم أن الأساس في المصدر المتصيد صحة الإعراب بسلامة المعنى، وعكسهما، إذ الإعراب فرع المعنى، والإعرابُ في اللغة الإبانةُ.[4]

تسمية المصدر المتصيد وفرقُ بينِه وبينِ المصدرين الصريح والمؤول:

يرى الباحث أن تسمية (المصدر المتصيد) ترجع إلى مصاحبة الاسم بالاسم؛ قال الرضي: "فلما قصدوا ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى: قُمْ وأقومَ، أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو؛ ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على المصدر المتصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع".[5]

وترجع أيضًا إلى تنزيل الاسم منزلة الاسم؛ قال الأزهري: "والذي بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح، هو المصدر المنسبك من (أن) والفعل، كقوله I: [وأَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لَكُم] [البقرة 184]، فـ(أن تصوموا) مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل (صيامكم) وخبره (خير)، والمصدر المتصيد من الفعل كقوله I: [سَوَاءٌ عَلَيْهِم أأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم] [يس 3]،

1 انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ط1، 1984م)، ج3: ص65.

2 هو عمرو بن مالك، شاعر جاهلي، صاحب لامية العرب، توفي سنة 100هـ.

انظر: الأعلام 5: 85.

3 انظر: إميل بديع يعقوب، **ديوان الشنفرى** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1996م)، ص17.

4 انظر: ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، /عرب/.

5 انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية** (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 1996م)، ج4: ص68.

فـ(أنذرتهم) مبتدأ، وهو في تأويل مصدر، و(أم لم تنذرهم) معطوف عليه، و(سواء) خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم، وصحَّ الإخبار عن الاثنين؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، والمصدر يقع على القليل والكثير."[1]

وغايته سلامة البنيان التركيبي للجملة العربية؛ قال مختار المهدي: "المصدر المؤول لا بد فيه من أداة مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر، حتى لو أضمرت الأداة فإن أثرها واضح في نصب الفعل المضارع، أما إذا جاء الأسلوب خاليًا من تلك الأدوات المصدرية السابكة، ولم يظهر لها أثر إعرابي، ويقدر في أسلوب ما مصدر مسبوك من الفعل بدون سابك، يعود عليه ضمير، أو يشار إليه باسم إشارة، أو يقع مبتدأ لخبر موجود في الأسلوب، فإننا نختار له اسم (المصدر المتصيد)، ونستبعد تعبير بعض النحاة عنه بـ(التوهم)."[2]

والاختلاف بين المصدر المتصيد والمصدرين الصريح والمؤول يرجع إلى خلوِّه من آلة السبك من حيث العمل، وتأويله بمفرد، فيقع موقعه في الإعراب والمعنى، أما الآخران فالمؤول منهما مردُّه إلى الصريح، وآلة السبك متوفرة في المؤول مقدرة في الصريح.

وكذا يختلف المصدر المتصيد عن المصدرين الصريح والمؤول في القوة، فإنهما أقوى منه؛ يقول عوض إسماعيل عبد الله: "يختلف المصدر المتصيد عن أخويه الصريح والمؤول به؛ في أنهما يقعان في الكلام في مواقع إعرابية كثيرة، فقد يقعان موقع: المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو نائبه، أو المفعول إلى غير ذلك؛ نظرًا لقوتهما، فالمصدر الصريح قوي بوجوده الصريح في اللفظ، والمصدر المؤول قوي بالسابك الذي معه، وأما المصدر المتصيد فضعيف؛ إذ ليس له وجود في اللفظ، كما أنه ليس له سابك يتقوى به"،[3] وعلى أي حال لا يندرج المصدر المتصيد في المصدر الصريح أو المؤول.

إذن، المصدر الصريح مفرد ظاهر في الكلام، والمصدر المؤول يقع موقعه منسبكًا من حرف مصدري مع ما بعده، أما المصدر المتصيد فيقع موقع الصريح ولكن من غير حرف مصدري، هذا هو فرقُ بين ثلاثة المصادر هذه، ويُضاف إليها:

الفرق بين الصريح والمؤول:

1- أن المصدر الصريح لا يدل على زمن معين، فهو مبهم، لكن صالح لثلاثة الأزمنة، وقلنا في تعريفه إنه الحدث، أما المصدر المؤول فيدل على الزمن المستقبل إذا كان بـــ(أن) والفعل المضارع، ويدل على الزمن الماضي إذا كان بـــ(أن) والفعل الماضي، وقس على سائر الأدوات، وعليه قال المبرد: "وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك وقاربته بالنية،

---

1 انظر: الأزهري, **شرح التصريح على التوضيح** (القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية, ط2, 1325هـ), ج1: ص189.

2 انظر: محمد المختار محمد المهدي، **أسماء المعاني في القرآن الكريم** (القاهرة: مكتبة دار المنار، ط1، 2010م), ص486.

3 قضايا لغوية 84.

و(أن أقوم) في معنى (القيام)، ولا تقل: عسيت القيام، وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتًا من الأوقات، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ووقع المستقبل".[1]

2- أن المصدر الصريح يدل على الحدث نفسه، لذا يمكن التأكيد به، أما المصدر المؤول فيفيد معنى محاولة وقوع الحدث، ومحاولة المصدر ليست المصدر.

3- أنه قد ينوب المصدر الصريح عن اسم الفاعل في المعنى، نحو قولك: هذا رجل عدل، وقد ينوب اسم المفعول، كقوله I: [هَذَا خَلْقُ اللهِ] [لقمان 11]، أما المصدر المؤول فلا يقع في اسم الفاعل والمفعول.

4- أن المؤول يختص بجواز حذف حرف العطف (الواو) وحرف الجر (من) في التحذير، نحو: إياك أن تفعل، ولا يجوز خلو الصريح من أحدهما، نحو: إياك والشر، وإياك من الشر.

5- أن المصدر الصريح يقع مُؤَكِّدًا، نحو قولك: ضربت ضربًا، بخلاف المؤول، فلا يقال: ضربت أن تضرب.

الفرق بين المتصيد وغيره:

1- إن كان المصدر الصريح والمؤول يقعان مبتدأ، وفاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، فإن المصدر المتصيد يقع في ذلك لكن من دون سابك.

2- يراعى في المصدر الصريح والمؤول صحة الإعراب، والمصدر المتصيد يراعى فيه صحة الإعراب وسلامة المعنى، لكن بإعمال فكر قبل الوصول إليه.

3- خلا المصدر الصريح والمؤول من المطابقة، ولم يكن ذلك في المصدر المتصيد؛ إذ الضمير يعود إلى المصدر المتصيد من الفعل، ويقتضي المعنى من دون حرف مصدري يسبك معه كما هي حال المصدر المؤول على القياس.

4- المواقع الإعرابية في المصدر الصريح والمؤول واضحة، أما المصدر المتصيد فغير ذلك، وحينئذ يقتضي الأمر إلى تصيد المواقع الإعرابية التي تحتمل أن يكون المصدر المتصيد فيها.

5- يصاد المصدر المتصيد من الفعل من دون أن يسبقه سابك، فلا يكون ذلك في غيره، ونستطيع أن نسبك المصدر من الفعل بسابك.

6- يقع المصدر المتصيد جوابًا للشرط إذا تقدم عليه أداة من أدوات الشرط، ولم يرد ذلك في المصدر الصريح والمؤول.

7- العطف في المصدر المؤول يكون على اللفظ، أما العطف في المصدر المتصيد فيكون على المعنى.

8- التقدير في المصدر المؤول يجرى على التقدير الإعرابي فقط، أما في المصدر المتصيد فيجري التقدير على المعنى والإعراب.

---

1 انظر: المقتضب 3: 269.

9- المصدر الصريح قوي بوجوده الصريح في اللفظ، والمصدر المؤول قوي بالسابك الذي معه، أما المصدر المتصيد فضعيف إذ ليس له وجود في اللفظ وليس معه سابك يركن إليه.

10- المصدر الصريح له موضع من الإعراب؛ والمعنى مباشر يذكر بلفظه، ويراد به الحدث الجاري على فعله، والمصدر المؤول قدر بمفرد من الأحرف المصدرية ومحله الإعرابي يقع شذوذا أحيانًا، أما المصدر المتصيد فيفرده المعنى كعود الضمير على ما يناسبه وعطفه على مثله.

تسميات المصدر المتصيد عند النحاة:

تعددت الأسماء التي تعبر عن مفهوم المصدر المتصيد، فاصطلح عليه كل منهم حسب المعنى الذي يراه، ومن أبرز تسمياته: المتصيد، والمتوهم، والمنوي، والمتخيل، والمقدر، والمضمر، والمؤول.

1. **المتصيد**: سماه بهذا الرضي، قال: "فلما قصدوا ها هنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها، فمعنى: قم وأقوم، أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع".[1]

وكذا الأزهري قال: "المبتدأ اسم أو بمنزلته، ويوضح المقصود بقوله: (منزلته)، فيقول بمنزلة الاسم الصريح، وهو المصدر المنسبك من (أن) والفعل، نحو قوله I: [وأَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لَكُم] [البقرة 184]، لأنه في تأويل (صومكم)، والمصدر المتصيد من الفعل نحو: [سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم] [يس 3]، فـ(أأنذرتهم) مبتدأ وهو في تأويل مصدر، و(أم لم تنذرهم) معطوف عليه، و(سواء) خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم".[2]

وأيضًا محمد المختار قال: "فإننا نختار له اسم (المصدر المتصيد)، ونستبعد تعبير بعض النحاة عنه بالمتوهم، لأنه ليس وهمًا ولا توهمًا، ولكن العرب تنشط به ذهن السامع والقارئ، وتقوى به ذكاء الذاكرة وشفافية الحافظة".[3]

1 انظر: شرح الرضي على الكافية 4: 68.

2 انظر: شرح التصريح على التوضيح 1: 189.

3 انظر: أسماء المعاني في القرآن الكريم 486.

2. **المتوهم**: قال المرادي: "ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصــدرًا مقدرًا على مصــدر متوهم، فإذا قلت: أكرمني فأحســن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني".[1]

وكذا فعل ســـيبويه من قبلُ؛ قال: "وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل، يعني مثل: هو يأتينا ويحدثنا، يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك: لا تأته فيشتمك، فتمثيله على: لا يكن منك إتيان فشتيمة".[2]

وأيضًا المبرد، قال I: [ولا تَطْغَوا فِيْهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾ [طه 61]، أي: لا يكن منكم طغيان في القرآن فيكون حلول الغضب من الله".[3]

وكذلكم ابن يعيش أكد أن الفعل المضارع بعد (أو) منصوب بـــ(أن) مضمرة في تأويل المصدر على مصدر متوهم، فقال: "فلما لم يرد فيه العطف الظاهر تأولوه بـــ(أن)، وتوهموا المصدر في الأول لأن الفعل يدل على المصدر ونصبوا الثاني بإضمار (أن) لأن (أن) والفعل مصدر، وصارت (أو) قد عطفت مصدرًا في التأويل على مصدر في التأويل".[4]

3. **المنوي**: قدر ابن الأنباري المصدر المعطوف عليه، ولم يتكلم عن تسميته في قوله I: [ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُوْنَا مِنَ الظَّالِمِيْنَ] [البقرة 35]، ففي حذف النون من (تكونا) وجهان: أحدهما أن يكون حذفها للنصب بتقدير (أن) لأنه جواب النهي، وتكون (أن) مع الفعل في تقدير المصـــدر، والفاء عاطفة له على المصـــدر الذي دل عليه قوله: [ولا تَقْرَبَا]، كأنه قال: لا يكن منكما قِربان وكون من الظالمين".[5]

4. **المتخيل**: قال ابن جني: "وإنما أضـــمرت (أن) ههنا، ونصـــب بها الفعل من قبل أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر فإذا قال: زرني فأزورك، فكأنه قد قال: لتكن منك زيارة فزيارة مني".[6]

---

1 انظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م), ص74.

2 انظر: قضايا لغوية 78.

3 انظر: المقتضب 2: 14.

4 انظر: شرح المفصل 7: 22.

5 انظر: ابن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980م), ج1: ص75.

6 انظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب** (دمشق: دار القلم، ط2، 1993م), ج1: ص75.

5. **المضـــمر**: قال ابن يعيش: "فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول عدلوا عن الظاهر، وأضمروا مصدره، إذ الفعل يدل على المصدر فاضطروا لذلك إلى إضمار (أن)".[1]

6. **المقدر**: قال ابن مالك: "والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصـــدر، وبعدها (أن) ناصـــبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـــ(أو) على المقدر قبلها، فقولي: لأنتظرنه أو يقدم، تقديره: ليكونن انتظار أو قدوم، وقولي: لأقتلن الكافر أو يسلم، تقديره: ليكونن قتله أو إسلامه".[2]

وهكذا دارت هذه التسميات في أذهان العلماء، ويميل الباحث إلى تسميته (المتصيد)؛ لأن الأسماء تتأثر بالمسميات، والإعراب محصورة في تصيده وتأويله، أما تسميته (المتوهم) أو (المتخيل) فظاهرها أن ليس في الكلام؛ لأن العرب لا تعبر عن شيء غير موجود، وأما تسميته (المقدر) أو (المؤول) فأشبه بها المصدر المسبوك بسابك، في حين أن تسميته (المنوي) قاربت تسميته (المتصيد) في الصواب.

المصدر المتصيد من حيث الأساليب الخبرية والإنشائية:

يُعرف الخبر بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته ـــ ما عدا أخبار القرآن الكريم فإنها لا تحتمل إلا الصدق باعتبارها كلام الله I . أما الإنشاء فيُعرف بأنه ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته،[3] ويكون الخبر في: الثبوت، والنفي، والتوكيد، أما الإنشاء فيكون في: الأمر، والاستفهام، والنهي، والتمني... إلخ، وتتعلق هذه الأساليب الخبرية والإنشائية بمفهوم المطابقة؛ أي الموافقة، وهي مظهر من مظاهر اللغة اقتضته الصناعة اللفظية في بعض الأبواب النحوية لضبط العبارة لفظًا، وتوضـــيحها معنًى،[4] ويُســـتفاد منها في جعلها الشـــيئين على حدٍّ واحد، كالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، وفيما يأتي بعضُ أمثلتها القرآنية:

1. **الثبوت**.. كقوله I: [أُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُم أحْسَـنَ مَا عَمِلُوا ونَتَجَاوَزُ عَنْ سَـيِّئَاتِهِم فِي أصْـحَابِ الجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوْعَدُوْنَ] [الأحقاف 16].

ويحتمل نصب (وَعْدَ) توجيهين إعرابيين: أحدهما النصب مصدرًا مؤكدًا، والآخر النصب على الحال، ويتعلق الأول بمصدر متصيد من أسلوب الخبر في الكلام السابق؛ أي إن (وعد) نُصِبَ لأنه مصدر مؤكد ما قبله، والتقدير: وعد

---

1 انظر: شرح المفصل 7: 27.

2 انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية** (مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، ط1، 1982م), ج2: ص121.

3 انظر: بسـيوني عبد الفتاح فيود، **علم المعاني دراسـة بلاغية ونقدية لمسـائل المعاني** (القاهرة: مكتبة مؤسـسـة المختار، ط4، 2015م), ص17.

4 انظر: عوض إسماعيل عبد الله، **المطابقة وأحكامها** (القاهرة: مكتبة الجامعة الأزهرية، ط1، 2014م), ص6.

الله أهل الإيمان أن يتقبل من مُحسنهم ويتجاوز عن مُسيئهم وعد الصدق،[1] أما الثاني فحال من التقبل والتجاوز المفهوم، أي إن الحال من المصدر المفهوم من الفعل،[2] ويُلاحظ الباحث أن من اختار التوجيه الأول راعى المعنى، فكان التقدير: هذا الوعد هو الوعد الصادق، أما من اختار التوجيه الثاني فكأنه راعى فيه اللفظ، فكان التقدير: التقبل والتجاوز وعد صادق، وإليه تميل النفس؛ لأن الأصل في المصدر المتصيد خلوُّه من سابك.

2. النفي.. كقوله I: [كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِم مِنْ رَسُوْلٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُوْنٌ أَتَوَاصَوا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوْنَ] [الذاريات 52، 53].

وموضع الشاهد ههنا عَوْدُ الضمير (به) المسبوق بالاستفهام الاستنكاري، فقد قال الزمخشري: "الضمير للقول، يعني: أتواصى الأولون والآخرون بهذا القول حتى قالوه جميعًا متفقين عليه، أي لم يتواصوا به؛ لأنهم لم يتلاقوا في زمان واحد، بل جمعتهم العلة الواحدة، وهي الطغيان، والطغيان هو الحامل عليه"،[3] ويُلاحظ الباحث أن الزمخشري أوَّل كلمة (قالوا) إلى مفرد من دون سابك، وتقديره: إلا في حال قولهم هو ساحر أو مجنون، لكن الطبري من قبله أعاد الضمير (به) على الإتيان المسبوك من الفعل (أتى)، وتقديره كما قال: "أأوصى هؤلاء المكذبين من قريش محمدًا ε على ما جاءهم به من الحق أوائلهم وآباؤهم الماضون من قبلهم بتكذيب محمد ε، فقبلوا ذلك عنهم؟".[4]

ويختار الباحث رأي الزمخشري؛ إذ الوصية بالقول لا بالمجيء، فيكون محل المصدر المتصيد من الإعراب نصبًا على الحال من (الذين من قبلهم).

3. التوكيد.. كقوله I: [كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيْكَ وإلى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ العَزِيْزُ الحَكِيْمُ] [الشورى 3].

وتقدير المصدر المتصيد من أسلوب التوكيد ههنا: الإيحاء إليهم مثل الإيحاء إليك، ويرى أبو السعود أن فيه نعتًا لمصدر مؤكد، وذلك بعلو رتبة المشار إليه؛ أي الإيحاء المأخوذ من فعل (يوحي)،[5] ويوافقه ابن عاشور في ذلك إذ يرى أن المشار إليه مقدر معلوم من الفعل الذي بعد اسم الإشارة، وهو المصدر المتصيد المأخوذ من الفعل، أي: كذلك الإيحاء يوحي إليك الله؛ وأن الجار والمجرور نعت لمصدر المؤكد، أي: إيحاء كذلك الإيحاء العجيب.[6]

4. الأمر.. كقوله I: [واسْتَعِيْنُوا بِالصَّبْرِ والصَّلاةِ وإنَّهَا لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِيْنَ] [البقرة 45].

---

1 انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م), ج19: ص200.

2 انظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** (تونس: مكتبة الدار التونسية، ط1، 1984م), ج26: ص30.

3 السابق 26: 619.

4 انظر: الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 2001م), ج8: ص181.

5 جامع البيان عن تأويل آي القرآن 8: 21.

6 انظر: التحرير والتنوير، ج/ 25: 27.

والشـاهد في (إنها)؛ إلى أين عودُ الضـمير؟ وابن كثير يقول إلى الصـلاة، وقد نصَّ عليه مجاهد، واختاره ابن جرير،[1] ومحمد الرازي يُعيده إلى جميع ما أُمر به بنو إسرائيل وما نُهوا عنه من قوله I: [اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم... أَفَلا تَعْقِلُوْنَ] [البقرة 40-44]، أما البيضاوي فيُعيده إلى الاستعانة بهما؛ أي على المصدر المتصيد من (واستعينوا).[2]

وكلها توجيهات مقبولة لا يرفضـها المعنى، ولا تتعارض مع الصـناعة اللفظية، ولكن يُرجح الباحث ثالثها؛ تمشّـيًا مع قوله I: [اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى] [المائدة 8]، فالضمير (هو) عائد إلى العدل المتصيد من الفعل (اعدلوا).

5. الاستفهام.. كقوله I: [فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ] [الأعراف 53].

إذ يُمكن أن نتصـيد مصـدر من كل من الفعلين (يشـفعوا) و(نعمل)، أما (يشـفعوا) فلأنه منصـوب بإضـمار (أن) في جواب الاستفهام، فيكون عُطف اسم مؤول على اسم صريح، وتقديره: فهل لنا من شـفعاء بشـفاعة منهم لنا؟ هذا عطفٌ على اللفظ،[3] فإن كان العطف على المعنى كان (شـــفعاء) مبتدأ مؤخرًا، مجرورٌ لفظًا، مرفوعًا محلاً، والفاء للسببية، و(يشفعوا) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المؤول في محل رفع عطفًا على (شفعاء)، ويكون التقدير حينئذ: فهل لنا شـفعاءُ فشـفاعةُ منهم لنا؟ وكذا (نعمل)؛ إذ يرى الزمخشـري أن جملة [نرد] "معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة معها في حُكم الاستفهام؛ كأنه قيل: هل لنا من شفعاء؟ أو هل نرد؟ ورافعه وقوعه موقعًا يصلح للاسم"،[4] أما (فنعمل) فالفاء فيه للسببية، و(نعمل) منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد الاستفهام، وهو أيضًا معطوف على مصدر متصيد من أسلوب الاستفهام الأول، والتقدير: فهل لنا شفعاء فشفاعة منهم لنا وهل هناك رد فعمل؟ وهذ من باب عطف المصدر على المصدر.

6. النهي.. كقوله I: [ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأَنْتُم تَعْلَمُوْنَ] [البقرة 42].

فقوله I: [وتَكْتُمُوا الحَقَّ]، موضـع الشـاهد، وفيه وجهان: أحدهما الأظهر أنه مجزوم بالعطف على الفعل قبله، أي إنه نهاهم عن كل فعل على حدته، أي: لا تفعلوا هذا ولا هذا، والآخر أنه منصـوب بإضـمار (أن) في جواب النهي بعد واو المعية،[5] ولعل ثانيهما أقرب إلى الصواب في رأي الباحث؛ لتمام العطف على المصدر المتصيد المسبوق من قوله I: [ولا تَلْبِسُـوا الحَقَّ]، فمن المسـتحسـن تأويل الفعل الذي قبله بمصـدر أيضًـا؛ ليكون العطف صـحيحًا لفظًا ومعنًى، والتقدير: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، ويقويه ضـرورة عطف المصـدر المنسـبك من (أن) والفعل على

---

1 انظر: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2007م), ج1: ص100.

2 انظر: البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** (دمشق: مكتبة دار الرشيد، ط1، 2000م), ج1: ص150.

3 انظر: ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م), ج5: ص139.

4 انظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل** (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1998م), ج2: ص449.

5 انظر: اللباب في علوم الكتاب 2: 22.

اسم مثله، أي اللبس والكتمان، ولا يمكن أن نتصيد المصدر من قوله I: [ولا تَلْبِسُوا]، لولا عطف المصدر المقدر المنسبك عليه، وهذا ما وافقته الصناعة النحوية.

7. التمني.. كقوله I: [يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوْزَ فَوْزًا عَظِيْمًا] [النساء 73].

فالفعل (أفوز) جواب التمني، منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد فاء السببية؛ إذ عُطف المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم،[1] والتقدير: يا ليت لي مصاحبتهم ففوزًا عظيمًا، ويُلاحظ الباحث أن كلمة (ليت) حرف تضمن معنى التمني، وقد عطفت الفاء مصدرا منسبكًا من مصدر صيد معناه من التمني المتضمَّن في (ليت)، فمصدر (أفوز) غير ملفوظ به معطوف على مصدر متصيد تقديره: المصاحبة أو الكون، حتى يكون التناسق بين المعطوف والمعطوف عليه.

خاتمة:

إذن؛ يتلخص ما توصل إليه البحث في النتائج الآتية:

1- توضيح مصطلح المصدر المتصيد بأنه تركيب وصفي، وأن المصدر هو اسم الحدث الجاري على فعله، والمتصيد مصدر منسبك من غير سابك مع مراعاة صحة الإعراب وسلامة المعنى.

2- أن النحاة قد عرفوا فكرة المصدر المتصيد وهي متعلقة بالفصاحة، لكنهم لم يعرفوا للمصدر المتصيد اصطلاحًا خاصًّا به، وجاء هذا البحث لإبراز هذه الفكرة لدى النحاة.

3- أشار البحث إلى سبب تسمية المصدر المتصيد وفرق بينه وبين المصدرين (الصريح والمؤول)، وقال إنه يرجع إلى مصاحبة الاسم بالاسم، وغايته سلامة البنيان التركيبي للجملة العربية، والمصدر الصريح مفرد ظاهر في الكلام، والمصدر المؤول مصدر منسبك من حرف مصدري مع ما بعده، لكن المصدر المتصيد يقع موقع الصريح من غير حرف مصدري، فواضح أن فيه اجتهادًا وإعمال فكر في الوصول إليه.

---

1 السابق 2: 303.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم مصطفى، **المعجم الوسيط** (القاهرة: مكتبة دار الدعوة، ط1، 2010م).

انظر: الأزهري, **شرح التصريح على التوضيح** (القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية, ط2, 1325هـ).

اميل بديع يعقوب، **ديوان الشنفرى** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1996م).

ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2002م).

ابن الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980م).

أيمن أمين عبد الغني، **الصرف الكافي** (القاهرة: مكتبة التوفيقية للتراث، ط1، 2010م).

ابن جني، **سر صناعة الإعراب** (دمشق: دار القلم، ط2، 1993م).



ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م).

ابن عاشور، **التحرير والتنوير** (تونس: مكتبة الدار التونسية، ط1، 1984م).

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2007م).

ابن مالك، **شرح الكافية الشافية** (مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، ط1، 1982م)

ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ).

أبو النجا، **حاشية العلاّمة أبي النجا على متن الآجرومية** (القاهرة: مكتبة الحلبي، ط1، 1342هـ).

ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2007م).

ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى** (بيروت: مكتبة دار الخير، ط1، 1990م).

ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (الكويت: مكتبة التراث العربي، ط1، 2010م).

ابن يعيش، **شرح المفصل** (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ط1، 1984م).

بسيوني عبد الفتاح فيود، **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني** (القاهرة: مكتبة مؤسسة المختار، ط4، 2015م).

البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** (دمشق: مكتبة دار الرشيد، ط1، 2000م).

خير الدين الزركلي, **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين, ط15, 2002م).

الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية** (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 1996م).

الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل** (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1998م).

السهيلي، **نتائج الفكر في النحو** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م).

سيبويه، **الكتاب** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م).

صالح كاظم عجيل، **المصدر المتصيد في اللغة العربية** (مجلة جامعة بابل، كلية الآداب، م6، ع1، 2015م).

الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 2001م).

عبد الرؤوف حامد أحمد، **قطرات الندى في علم الصرف** (القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ط1، 1994م).

عبد الرحمن البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي** (بيروت: مكتبة دار الكتاب العربي، ط1، 1987م).

عوض إسماعيل عبد الله، **قضايا لغوية** (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط1، 2015م).

عوض إسماعيل عبد الله، **المطابقة وأحكامها** (القاهرة: مكتبة الجامعة الأزهرية، ط1، 2014م).

عوض إسماعيل عبد الله، **النحو العربي قواعد وشواهد** (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ط1، 2010م).

القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م).
المبرد، **المقتضب** (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط1، 1994م).
محمد المختار محمد المهدي، **أسماء المعاني في القرآن الكريم** (القاهرة: مكتبة دار المنار، ط1، 2010م).
المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م).
مصطفى صادق الرافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوة** (القاهرة: دار مصر للطباعة، ط1، 1930م).



